المحاضرة السابعة

وفاة الملك فيصل الأول وتولي الملك غازي العرش

أولًا / الوضع السياسي في العراق خلال مرحلة الاستقلال :

بعد أن أنهى نوري السعيد المهمة التي كلف بها وهي عقد معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا وبعد أن أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢. رأى الملك فيصل ضرورة تغير الوزارة كي تفتح صفحة جديدة في بداية عهد الاستقلال ويباشر بتنفيذ الإصلاحات الداخلية التي تفتقر أليها البلاد وعليه طلب الملك من السعيد أن يستقيل وعندئذ تقرر أن تقوم وزارة انتقالية في البلاد تتولى مهمة حل المجلس النيابي والشروع بانتخابات جديدة وعهد الى ناجي شوكت وهو شخصية محايدة متعاطفة مع سياسة الملك بتشكيل تلك الوزارة في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢. إلا أن الوزارة لم تجد بداً من الاستقالة في ١٨ آذار ١٩٣٣متعللاً رئيسها بمرضه.

تشكلت الوزارة الجديدة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وكان من المشاكل التي جابهتها هذه الوزارة حدوث التمرد الذي قامت به الفئة التيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ بتحريض من البريطانيين والفرنسيين في سورية فاضطرت الحكومة العراقية الى إرسال بعض القطعات العسكرية لإخماده وبالنظر لوقوع أعداد من القتلى في صفوف المتمردين استغلت الصحافة البريطانية ذلك الحادث واعتبرت إجراءات الحكومة العراقية قاسية تجاه الأقليات. أما العراق اعتبر هذا العمل من الأمور الداخلية. كما أن القضاء على هذا التمرد أدى الى إعجاب الشعب بجيشه وتقديره اياه.

ثانياً/ صراع القوى السياسية في عهد الملك غازي

توفي الملك فيصل في ٨ أيلول ١٩٣٣ بصورة مفاجئة فاجتمعت الوزارة وأقرت تتويج الأمير غازي ولي عهد العراق ملكاً على العراق. وبعد وفاة الملك فيصل خشيت بريطانيا من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية، ولما اشتدت المعارضة في مجلس النواب شعرت الوزارة بلزوم حل المجلس وانتخابات جديدة وبما أن وضع البلاد لا يساعد على إجراء انتخابات جديدة لذلك أسرع رشيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالته في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣. ثم أخذت الوزارات تتألف على اختيار أعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية فكانت وزارة جميل المدفعي (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ١٠ شباط ١٩٣٤) هي الأولى من هذا القبيل وفي عهدها قاطع أهل بغداد مدة شهر تقريباً شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالكهرباء فاستقال المدفعي ولكنه كلف من جديد من قبل الملك بتشكيل الوزارة واستمرت الأخيرة قائمة في وجه الانتقادات الموجهة نحو ضعف الجهاز الإداري الى أن استقالت في ٢٥/ آب ١٩٣٤.

على أثر استقالة وزارة المدفعي الثانية كلف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة في ٢٧ آب ١٩٣٤ وحصل على موافقة الملك بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد وقد أصبحت قضية الانتخابات هي السبب الرئيس للمشاكل التي واجهتها وزارة الأيوبي. فضلاً عن تظاهرات العشائر في منطقة الفرات الأوسط والمطالبة بسقوط الوزارة ، وتحت تأثير هذا الضغط ولتطور الأمور تطوراً مخيفاً، اضطر علي جودت الى تقديم استقالة وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥، وبعد استقالة الأيوبي طلب الملك غازي من جميل المدفعي تشكيل الوزارة فشكلها في الرابع من آذار ١٩٣٥، إلا أن هذه الوزارة لم تستمر طويلاً فسرعان ما قدمت استقالتها نتيجة استمرار الاضطرابات العشائرية وإزاء هذا الوضع قدم المدفعي استقالته في ١٥ آذار ١٩٣٥ أي بعد أحد عشر يوماً.

أدى سقوط وزارة المدفعي الى الاعتقاد بأن الجماعة الوحيدة التي تستطيع إعادة الاستقرار الى البلاد هي جماعة الآخائيين، لذلك دعا الملك ياسين الهاشمي زعيم حزب الإخاء لتشكيل لوزارة، وفي أعقاب تشكيل وزارته في ١٧ آذار ١٩٣٥ أصدر الهاشمي بياناً الى العشائر دعاهم فيه الى رمي السلاح والعودة الى مزاولة الأعمال الاعتيادية وتعهد بتطبيق القوانين على أساس الحق والعدل. إلا أن الاضطرابات العشائرية لم تتوقف إذ حدثت عدة تمردات في منطقة الفرات الأوسط وفي شمال البلاد ، الأمر لذي دفع الحكومة إلى استخدام القوة العسكرية لإخمادها ، فتقدمت القطعات العسكرية نحو تلك المناطق وانهت التمرد وأعلنت الأحكام العرفية في فيها. وبذلك نجحت وزارة ياسين الهاشمي من فرض سلطة لدولة على جميع أنحاء العراق ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن تلك القوة العسكرية المتنامية النفوذ أصبحت هي العامل الرئيسي في إسقاط وزارة الهاشمي.

صمم القادة الآخائيين، الذين سبق وأن انتقدوا بشدة انتخابات علي جودت، على حل البرلمان، فأصدر الملك أمراً في ٩ نيسان ١٩٣٥ يقضي بحل البرلمان على أساس أن الوضع الراهن يحتاج الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية كي تتمكن الأخيرة من القيام بإصلاحات مهمة. وفعلاً حل البرلمان وأجرت الانتخابات في آب ١٩٣٥ والتي ارتفع فيها عدد المقاعد النيابية من (٨٨) الى (١٠٨) ، وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع عدد سكان العراق وفق الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٤ ، وأعلنت الوزارة منهاجها الذي تتعهد به كالعادة في القيام بمختلف الاصلاحات.

وكانت أهم تلك الإصلاحات تتعلق بالجيش والقوة العسكرية ، فقد بذل ياسين الهاشمي جهوداً كبيرة أثمرت عن توسع القوة الجوية التي وصلت عدد طائراتها إلى (٧٢) طائرة ، ودعمت القوة البحرية بشراء أربع سفن صغيرة وواحدة كبيرة ، كما زادت مخصصات وزارة الدفاع لسد نفقات التسليح والتجنيد وتمت توسعت الجيش إلى أربع فرق نظامية ، ووضعت الأسس لإنشاء معمل لصناعة البنادق والحراب ، وعقدت صفقة للسلاح مع جيكوسلوفاكيا ، وصدرت الإرادة الملكية بتنفيذ قانون

التجنيد الالزامي في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ، وفتحت مراكز التجنيد في مناطق العراق المختلفة .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فيمكن القول بأن الوزارة قد أكدت على الاتجاه القومي ودعت الى الوحدة العربية ووقفت إلى جانب عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية ، فأمدت ثوار فلسطين بالمال والسلاح والعتاد ، كما ساند الهاشمي الحركة الوطنية السورية وقدم لها الدعم المادي والسياسي ، كما وقف الهاشمي موقفاً صلبا تجاه الأطماع الإيرانية في شط العرب ، واكد على سيادة العراق على مياهه وأرضه . وقد أثارت مواقفه تلك حفيظة بريطانيا وحنقها عليه ، في الوقت الذي حظيت فيه بدعم الجماهير الشعبية ولا سيما الحركة القومية ، وأصبح الهاشمي في نظر الكثير بطلًا قوميًا.

اعتبرت الحكومة أن المعارضة السياسية هي المسؤول الأول عن قيام الحركات العشائرية ولما نجحت في إخمادها أخذت تعمل على تعزيز مكانتها عن طريق القوة والدعاية فوضعت صحف المعارضة تحت رقابة شديدة. وكانت جماعة الأهالي التي تزعمها حكمت سليمان وجعفر أبو التمن أقوى معارضة واجهتها وزارة الهاشمي.

بعد أن واجهت حكومة الهاشمي الانتقادات الشديدة من معارضيها أخذت تتحدث عن أخطار التغيرات الوزارية. وألقى رئيس الوزراء في البصرة خطاباً في ٥ أيلول ١٩٣٦ أكد على ضرورة استقرار الحكومة. من جهة أخرى فإن الملك غازي الذي كان شاباً لا يتجاوز الرابعة والعشرين لم يكن مرتاحاً من تصرفات ياسين الهاشمي الذي غالباً ما تعارضت مع رغباته الشخصية ولاسيما بعد أن فرضت القيود على تصرفات غازي وأصدقائه في أعقاب هروب الأميرة عزة شقيقة الملك غازي مع عامل أحد الفنادق يوناني الجنسية وزواجها منه في حزيران عام ١٩٣٦. وقبل إسقاط حكومة الهاشمي بقليل، أبلغ الملك وزير الخارجية نوري السعيد عن رغبته في تغيير الوزارة إلا أن الهاشمي لم يكن يرى وجوب الاستقالة، ولم يكد يمضي أسبوع واحد

على ذلك حتى انقلبت الحكومة على يد الجيش فجأة، فكان هذا الانقلاب بمثابة الإعلان عن انتقال القوة السياسية من المدنيين الى الجهات العسكرية.

المصادر الساندة :

١ – لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩، بغداد، ١٩٨٧.
٢ – فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠.